خاص، الى الالتزام بالبرامج الدراسية، أساساً لمواجهة سياسة التجهيل المقصود مع الالتزام بالاضراب أيام الاضراب الشامل؛ ومواصلة برامج التعليم الشعبي لتكون مكمّلة للدراسة المنهجية في المدارس. وناشدت القيادة الموحّدة، في بيانها، الهيئات والمؤسسات الاكاديمية والانسانية الدولية الضغط على سلطات الاحتلال، لاجبارها على فتح الجامعات والمعاهد العليا التي لا تزال مغلقة («الحرية»، **مصدر سبق ذكره**).

على الرغم من الارتياح العام الذي ساد في الاوساط الشعبية والرسمية الفلسطينية، واجهت بدايات انتظام الدراسة في مدارس الضفة عقبات معيّنة، غير انها ظلت محدودة، ممّا أمكن تجاوزه. فعلى الرغم من الاضراب العام الذي أعلنته حركة «حماس»، فقد انتظمت الدراسة في المراحل الابتدائية والصف الثاني عشر دون عقبات. وقد حثّ نشطاء الانتفاضة الطلاب على العودة الى مدارسهم، والعمل على تسيير دراستهم بشكل منتظم. وامتنعت قوات الأمن الاسرائيلية عن الاحتكاك بالتلاميذ، خصوصاً في المدن الكبيرة حيث كان تواجد الجيش الاسرائيلي محدوداً (**معاريف**، ٢٣/٧/١٩٨٩). وتعتبر الضغوط التي مارستها عناصر تنتمي الى الجبهة الشعبية على الطلاب، لمنعهم من العودة الى الدراسة، المحاولة الوحيدة السلبية في هذا الاتجاه. فقد ذكرت مصادر اسرائيلية ان عناصر من «الشعبية» مارست ضغطاً قوياً لابعاد الطلاب من مدارسهم. ونسبت المصادر الى مواطنين فلسطينيين من مخيمي عسكر وبلاطة، في الضفة الفلسطينية، قولهم ان شجاراً وقع بين مؤيدين لـ «فتح» يعتمرون الكوفيّة السوداء ومؤيدين للجبهة الشعبية يضعون أغطية رأس حمراء ممّن حاولوا اعتراض سبيل الطلاب المتوجهين الى مدارسهم. وقد خاض مؤيدو «فتح» «معركة شوارع» لتمكين الطلاب من متابعة توجههم (جويل غرينبرغ، «الانتفاضة؛ انكسار الواجهة»، **جيروزاليم بوست**، ١١/٨/١٩٨٩).

تأشيرات اليكترونية

تعمل سلطات الاحتلال الاسرائيلي، منذ شهور عدّة، على تقليص معدّل دخول الفلسطينيين من الضفة والقطاع الى اسرائيل. واعتمدت لذلك وسيلتين: استخدام بطاقات الهوية الخضراء، والبطاقات الممغنطة. وتختص البطاقة الخضراء بذوي «الخلفية الأمنية» من الفلسطينيين، أي من أُصدرت بحقهم احكام بالسجن أو أمضوا فترة زمنية في الاعتقال الاداري. وتحمل البطاقة ملاحظة ذُيّلت بتوقيع الحاكم العسكري الاسرائيلي، نصها: «لا يحق لحامل الهوية الدخول الى اسرائيل». ويعتبر كبار الضباط العسكريين الاسرائيليين في الادارة العسكرية حاملي البطاقات الخضراء «مثيري اضطرابات». وزوّد الجنود، الذين يصادفون حاملي البطاقات الخضراء، بأوامر تسمح لهم باستجوابهم، والتحقيق معهم، واعاقتهم. واعدّت الشرطة الاسرائيلية قائمة ضمّت أسماء ثلاثة آلاف فلسطيني «من ذوي السوابق الجنائية» ممّن يُرفَض دخولهم الى اسرائيل (اوري نير، «أعمال مرتدة على اصحابها»، **الاتحاد**، حيفا، ٨/٨/١٩٨٩؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١/٨/١٩٨٩).

ومنذ الثامن عشر من آب (اغسطس) الماضي، طبّقت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على سكان قطاع غزة الذين يرغبون في العمل في اسرائيل، أو الدخول اليها لأغراض أخرى، نظام البطاقة الممغنطة (**الحياة**، ١/٩/١٩٨٩). وتتمثّل الفكرة في ان يُدخِل القادمون الى اسرائيل، عبر حاجز «ايرز»، شمال قطاع غزة، بطاقاتهم الممغنطة في جهاز اليكتروني يرتبط بمركز معلومات تتعلق بحاملي البطاقات. ويسمح لحامل البطاقة باجتياز الحدود الى اسرائيل بعد مصادقة الجهاز الاليكتروني على ذلك (اوري نير، «ثمرة ناضجة في يد النشطاء»، **هآرتس**، ١/٨/١٩٨٩). وصرّح رئيس «الادارة المدنية» الاسرائيلية في غزة، اريبه شيفمان، بأن ما يقرب من سبعمئة سيارة اتجهت، في اليوم الاول، الى العمل بنظام البطاقة الممغنطة، من قطاع غزة الى اسرائيل. ويمثّل هذا الرقم ثلثي السيارات التي كانت تعبر في العادة على الطريق ذاته في أيام الجمعة؛ امّا الذين منعوا من المرور من العمال الغزّيين، فقد تمّت اعادتهم الى القطاع (ميشال سيلا، «غزّيون يخرقون تحذير النشطاء بعدم الذهاب الى اسرائيل»، **جيروزاليم بوست**، ٢٠/٨/١٩٨٩).

بعد فترة من بدء اصدار البطاقات الممغنطة،